Geographical Reader On Kuwait And Germany

The Political Relations Between Germany And Kuwait

Wolfgang G. Schwanitz: Al-'Alaqat as-Siyasiyya Baina Almaniya wa al-Kuwait (Political Relations between Kuwait and Germany). In: Abd ar-Rasul Ali Musa, ed.: Qira'at Fi Gughrafiyya al-Kuwait Wa Gumhuriyya Almaniya Al-Ittihadiyya (Readings in Geography of Kuwait and the Federal Republic of Germany). Damascus: Khatawat Lil-Nnashr wa at-Tausi' 2007, p. 121-131.

121 **Chapter Five:** Political Relations Between Germany And Kuwait

122 First Years Of Orient Awareness, Zanzibar, And Baghdad Railway
123 Enemies During World War I
124 Oil,The Quest For Unity, And The Annexion To Iraq
124 The Two Germany's And The Oil Age in Kuwait
126 Intensification Of Exports - The Establishment Of Joint Ventures
128 Germany And The Iraqi Destruction Of Kuwait
129 Prospects Of Political Relations Between Germany And Kuwait
130 Sources

121 الفصل الخامس: العلاقات السياسية بين ألمانيا والكويت (فولفجانج شفانيتس ـ جامعة لايبزغ) .
122 السنوات الأولى للوعي بالشرق.. زنجبار..سكة حديد بغداد . . . . . .
123 أعداء في الحرب العالمية الأولى . . . . . .
124 النفط ومطالب الوحدة والضم إلى العراق . . . . . .
124 الدولتان الألمانيتان وطفرة النفط في الكويت . . . . . .
126 تكثيف الصادرات وإنشاء المشاريع المشتركة . . . . . .
128 ألمانيا والاجتياح العراقي للكويت . . . . . .
129 آفاق العلاقات السياسية بين ألمانيا والكويت . . . . . .
130 المصادر . . . . . .

العلاقات السياسية بين ألمانيا والكويت

فولفجانج شفانيتس (جامعة لايبزغ)

اتصفت العلاقة بين الكويت وألمانيا بأنها جزء من العلاقات الألمانية- العربية. ولذا فإن العرض التاريخي لهذه العلاقة يستوجب توضيح خلفية تلك العلاقات.وسنهتم في مايلي بالأحداث السياسية في القرن العشرين وبالذات أثناء وبعد الحربين العالميتين والحرب الباردة وما تخللها من إقامة علاقات بين الكويت والدولتين الألمانيتين أي جمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية ألمانيا الديموقراطية.

ونظراً لأن الرأي العام في ألمانيا الغربية تابع باهتمام العلاقات السياسية بين ألمانيا والكويت في الثلاثين سنة الأخيرة فإننا سنتعرض بإيجاز للعلاقات بين الكويت وألمانيا الشرقية (الاسم الرسمي: جمهورية ألمانيا الديموقراطية) خاصة وأن البعض قد لايعرف بعض أوجه هذه العلاقات.

مما لاشك فيه أن هذا العرض لايعدو أن يكون لمحة أولية في السياسة الخارجية. وقد يكون من المفيد أن تتعرض دراسات أخرى لموضوع العلاقات الألمانية- الكويتية "المزدوجة"، وهل كانت هذه العلاقات تعتبر علاقات نمطية للمجابهة التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية وقسمت العالم إلى ثلاث مجموعات متنافسة هي الغرب والمعسكر الشرقي ودول عدم الانحياز.

السنوات الأولى للوعي بالشرق.. زنجبار..سكة حديد بغداد

ساهمت عائلة الصباح القادمة من أواسط الجزيرة العربية في تطوير الكويت كمركز تجاري منذ أواسط القرن الثامن عشر. وهذا المركز الذي زاره عدد من الرحالة الألمان سماه الرحالة كارستن نيبهور على خريطته "kuet" ، كما أشار زميله اولريش ياسبر سيتزن إلى وجود مركز تجاري بريطاني في الموقع. وفي عام 1818 وصف الجغرافي كارل ريتر حدود "Kueits" بوضوح[1].

في عام 1821 نقلت شركة الهند الشرقية مقرها من البصرة إلى الكويت. ومن الناحية الشكلية كانت الكويت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية. كما أنها كانت مركزاً لصيد اللؤلؤ وسوقاً للقوافل وموقعاً لصناعة السفن العربية المشهورة (انظر الصورة رقم1) التي وصل بها البحارة العرب، وهم يبحرون على طول الساحل، إلى زنجبار والهند التي كانت تورد خشب الزان الصلب لصناعة السفن الكويتية.

في بداية عام 1899 عقدت معاهدة حماية بين الكويت وبريطانيا، وترى مصادر علمية كثيرة[2] أن دافع هذه المعاهدة كان الوقوف في وجه مطامع الرايخ الثالث تجاه الكويت. ومع أن مدن الهانزا التجارية الألمانية ارتبطت قبل تأسيس الرايخ الألماني في عام 1871 بمعاهدة تجارية مع سلطان عمان وزنجبار، مجيد، الذي كانت جزره مقصداً رئيسياً للملاحة الكويتية[3]، إلا أن الحكومة الألمانية في برلين لم تعلن أي مطالب لها تجاه الكويت.

تطورت العلاقات المبكرة في العقود الثلاثة اللاحقة على عام 1884، إذ بدأ الألمان يعون أهمية الشرق الأوسط واكتشاف مجاهله. وفي بداية هذه الحقبة أصبحت ألمانيا قوة استعمارية صغيرة، على سبيل المثال في وسط إفريقيا. وبعد تأسيس " الشركة الألمانية الشرق إفريقية" في شهر نيسان/ابريل 1885 نشر القيصر فيلهلم خطاب حماية لاستعمار شرق أفريقيا وذلك "للمناطق الواقعة غرب مملكة سلطان زنجبار". وفي عام 1885 أكد القيصر الذي كان يعارض تجارة الرقيق سياسته بإرسال أسطول إلى زنجبار. ونظراً لأن حكم عمان كان يمتد لزنجبار، التي كان لها صلات تجارية قوية مع الدول الواقعة على البحر العربي، فإن الكويت

بدأت تثير من ذلك الموقع اهتمام الألمان. ومع ذلك فإن ألمانيا ظلت تراعي مصالح بريطانيا في المنطقة.

ومن ناحية أخرى قاد المشروع الألماني لإنشاء خط سكة حديد بغداد والمشروع الروسي لإنشاء خط الشرق- الخليج إلى عقد بريطانيا في عام 1899 معاهدة حماية سرية مع الكويت، خاصة وأن المشروعين كانا يريان في كاظمة النقطة التي ينتهي عندها خط السكة الحديد. ومهما يكن فإن الألمان لم يطالبوا بالاستيلاء الاستعماري على المنطقة. وبعد الاجتماع مع الشيخ مبارك بن صباح قبلوا كلمته بأنه لايريد بيع أراضٍ أو تأجيرها[4]. وكانت اللجنة الدراسية لإنشاء سكة حديد بغداد التي زارها مبارك في أيلول/سبتمبر 1899 قد وصفت الوضع كما يلي: يعيش في الكويت نحو 25 ألف شخص ولا يخضع حاكمهم مبارك إلا اسمياً للعثمانيين. ويعمل السكان في صيد الأسماك وتوجد في موانئ مدينتهم عدة آلاف من القوارب التي تستخدم في صيد اللؤلؤ والتجارة في الخليج. والواضح أنهم يتمتعون بالثراء[5]. ويضيف التقرير: يملك مبارك الخليج ومنطقة كاظمة. وقد حافظ مبارك على استقلاله تجاه العثمانيين بحيث لم يعد لهم عليه أي سلطة. ومع ذلك لايوجد شك أن الخليج كنقطة نهاية لخط السكة الحديد يقع في المنطقة العثمانية. أن الباب العالي لايتردد في حماية مصالحه بالقوة. وهذا لايبدو ضرورياً لأن الشيخ مبارك يعترف بالسلطان العثماني اعترافاً دينياً[6].

أعداء في الحرب العالمية الأولى

اخطأ الفريق الألماني الذي اعد التقرير في نقطة واحدة. فقد اعتقد الفريق أن الشيخ مبارك لايمكن أن يقف ضد العثمانيين وأن يضع نفسه تحت حماية سلطة مسيحية لأنه سيحتاج في هذه الحالة إلى "موافقة الشعب". ومع ذلك فإن العلاقات التي كانت تأمل فيها ألمانيا مع الكويت أصبحت بعيدة المنال بعد البرود الذي حل بالعلاقات بين لندن وبرلين. فقد كانت لندن مخولة بناء على المعاهدة بتشكيل العلاقات الخارجية للكويت. وفي هذا المقام تمكن الشيخ مبارك في صراعه مع القبائل المجاورة من فك ارتباطه مع الإمبراطورية العثمانية. وهكذا وقف الألمان والكويتيون فجأة في خطين متعامدين. فقد تمسك الشيخ مبارك بقوة

بالمعاهدات المعقودة مع الامبراطورية البريطانية التي كان الخليفة في اسطنبول يعاديها. وهذا الموقف لم يقتصر على قبيلة الصباح لأن قبائل آل سعود وآل فيصل وحسين شريف مكة وقفوا بدورهم على الجبهة المعادية للعثمانيين.

النفط ومطالب الوحدة والضم إلى العراق

في العشرينيات من القرن الماضي بدت في أفق الكويت بشائر الذهب الأسود[7]. ومع أن الألمان سمعوا بهذه التخمينات فإن اهتمامهم لم يكن متجهاً إلى النفط[8] بل إلى العلاقات التجارية. وهذه العلاقات التي كان يحكمها نموذج "المنتجات المحلية مقابل المنتجات المصنعة" كانت ذات إمكانات محدودة. ومن ناحية أخرى ساد في ألمانيا بعد استيلاء هتلر على السلطة عام 1933 عسر مالي وتوجه للاكتفاء الاقتصادي الذاتي مما نتج عنه تحديد في صلات ألمانيا مع الخارج.

على الرغم من ذلك لم تنقطع الاتصالات الألمانية ـ الكويتية وظلت قائمة من خلال المندوب الألماني المقيم في بغداد الدكتور فريتس جروبا الذي كتب في منتصف عام 1938 تقريراً حول الأوضاع في الكويت كما كان يراها احد أعوانه فيها. وتوجد إشارات واعدة على نمو العلاقات الثنائية بين الكويت وجمهورية ألمانيا الاتحادية، وهو الأمر الذي تتطلبه المشاكل الكونية والإقليمية في أمريكا والشرق الأوسط وأوربا.

الدولتان الألمانيتان وطفرة النفط في الكويت

بعد الهزيمة الألمانية في الحرب العالمية الثانية وبداية الطفرة النفطية بدأت حقبة جديدة في العلاقات الألمانية- الكويتية. ففي بداية عام 1950 تسلم الشيخ عبد الله السالم الصباح الحكم في البلاد، وتمكن بعد عقد معاهدة مع بريطانيا في 19 يونيو 1961 من الحصول على الاستقلال. وفي تلك الأثناء اشتدت حدة الحرب الباردة في أرجاء العالم كافة، ففي عام استقلال الكويت بني السور في برلين مما أدى إلى إسدال الستار الحديدي على ألمانيا وتقسيمها إلى جزأين انضوى الجزء الغربي منها تحت لواء واشنطن. أما الجزء الشيوعي من ألمانيا فإنه حمل لواء

الاشتراكية. وقد أبدى الألمان الغربيون العداء للشيوعية وناصبوا حكومة إخوانهم في شرق ألمانيا العداء. كما طلب كل جزء من الجزأين الألمانيين من العرب تأييده باعتباره الجزء الألماني الشرعي.

هدد هذا الموقف بتحويل دول الشرق الأوسط إلى نظام من المؤيدين له صلات مع احد الحلفين العسكريين المتعاديين وهما حلف ناتو وحلف وارسو. وفي هذا المقام ظهرت صفة مميزة للسياسة الكويتية تتمثل في اتباع سياسة متوازنة توسطية قادت في عام 1963 إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي. وفي ذلك الوقت بدأ يظهر في الخليج نفوذ مجموعة "عدم الانحياز الإيجابي" التي أيدها الرئيس المصري جمال عبد الناصر بقوة[9].

على الرغم من ذلك لم ينجح البلدان، ألمانيا الغربية والكويت، في إقامة علاقات دبلوماسية بينهما. وفي عام 1965 أيدت الكويت ومعها الدول الجديدة في جامعة الدول العربية مطلب قطع العلاقات مع حكومة بون. إضافة إلى ذلك بدأ العرب بالتفكير في استخدام النفط كسلاح سياسي في الصراع العربي-الإسرائيلي. وقد علل العرب ذلك بصادرات السلاح الألماني إلى إسرائيل التي ظهرت إلى العلن بفضيحة مدوية.

ظهر مأزق السياسة الألمانية في الشرق الأوسط بعد الزيارة الرسمية التي قام بها رئيس ألمانيا الشرقية فالتر اولبرخت للقاهرة في بداية عام 1965، وهي الزيارة التي أدت في ما أدت إليه إلى إلغاء مبدأ هالشتاين الذي ساد في ألمانيا الغربية وقاد إلى عدم اعتراف دول العالم بدولة ألمانيا الشرقية. وكانت إستراتيجية الألمان الشرقيين تقوم على الحصول على اعتراف دبلوماسي من مجموعة من الدول العربية مما يقلل من آثار المقاطعة التي تسير عليها ألمانيا الغربية. وقد نشأ وضع جديد عندما راجعت الكويت في 13 أيار/مايو 1965 توجهها لإقامة علاقات دبلوماسية مع بون: ففي عشية ذلك اليوم أقامت بون علاقات دبلوماسية مع إسرائيل ولكن على حساب قطع عشر دول عربية (من 13 دولة) لعلاقاتها معها.

بعد خسارة العرب للحرب في عام 1967 اتجهت بون للتفكير في كيفية مواجهة مقاطعة نفطية تقوم بها دول الكويت والعراق وليبيا خاصة بعد أن ظهر واضحاً اتجاه

العرب إلى مزيد من التطرف. وكان الغرب هو البديل المحتمل لبون، وعلى أي حال فإن سعر برميل النفط الأمريكي- الفنزويلي كان يبلغ 51 سنتاً وسعر النفط من الشرق الأوسط يبلغ 15 سنتاً فقط. وعندما بدأ سعر النفط في الارتفاع اتجهت آمال بون إلى إيران التي لم تكن تريد المشاركة في المقاطعة ضد الغرب.

تكثيف الصادرات وإنشاء المشاريع المشتركة

أشارت وثائق ألمانيا الشرقية إلى أن المسؤولين فيها كانوا يرون في الكويت بوابة للخليج يمكن من خلالها تمهيد الطريق لعلاقات مع دول أخرى، ومن بينها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وعمان. ومن المؤكد أن ندرة العملات الصعبة لدى ألمانيا الشرقية والقوة المالية الكويتية كان لهما دور في تقرب برلين الشرقية من الكويت. وقد اتضح هذا العامل في عام 1978 عندما منحت الكويت بنك التجارة الخارجية في ألمانيا الشرقية قرضاً بقيمة 22 مليون دولار أعقبه 100 مليون دولار في فبراير 1980.

استفادت الكويت منذ عام 1980 من معرض لايبزغ كبوابة للدول الشرقية. وقد تطورت العلاقات الثنائية إضافة إلى القطاعات التقليدية، ومن بينها الحصول على الآلات والرافعات للموانئ لتشمل تدريب الأطباء والعاملين في القطاع الصحي في ألمانيا الشرقية والرياضيين. وخلف هذه النشاطات كانت تكمن فكرة استخدام العملات الصعبة التي يكسبها الألمان الشرقيون من التدريب في تمويل الاستيراد. ومع ذلك فإن زيارة الكويت بقيت بسبب النظام المغلق في ألمانيا الشرقية مقصورة على أصحاب المناصب. وقد وصل حجم التبادل التجاري بين برلين الشرقية والكويت في الثمانينيات إلى ربع حجم التبادل بين بون والكويت.

واجهت المحاولات التي بذلت لتوسيع العلاقات بين الجانبين صعوبات برزت عند إنشاء المشاريع المشتركة، وتركزت حول مسائل توزيع الملكية وتحويل الأرباح والتجارة في الأوراق المالية مما دعا البعض إلى القول بصعوبة "الجمع بين النار والماء". ويعتقد سفير ألمانيا الشرقية في الكويت الدكتور ارنه سايفرت أنه بعد زيارة هونيكر

للكويت (1982) لم تحدث هجمة تصديرية ذكية تتوافق مع متطلبات سوق المنطقة. وكانت الوفود تتقاطر على الكويت ومعها أحاديث عامة ولا تملك تفويضاً عاماً يمكنها من اتخاذ قرارات سريعة وغير بيروقراطية وموثوق بها. وكان الكويتيون يرون أن الألمان الشرقيين مرتبكون ولا يعرفون مايملكه المنافسون. وعدا عن ذلك فإن الاتصالات كانت تأخذ وقتاً طويلاً. وقد تساءل السفير سايفرت عن كيفية زيادة الحصة في السوق وعن إمكانيات تطوير تجارة الترانزيت مع المملكة العربية السعودية. وفي هذا المجال يتضح قلة فرص الصناعات الخفيفة بسبب الضغط الضخم للأسعار الأسيوية. ويرى سايفرت أن قطاع السياحة كانت له فرص واعدة لأن الكويتيين الأغنياء يودون التمتع بجو وسط أوربا المعتدل.

شهد النصف الثاني من الثمانينات، لأسباب قد تتعلق بالإصلاحات تحت حكم ميخائيل غورباتشوف أو بالانهيار القريب للاتحاد السوفيتي، تنفيذ بعض المشاريع الباهرة. وبإجراء مشابه لبنك برلين الشرقية حصل بنك التجارة الخارجية السوفيتي من الكويت على قرض بحجم 150 مليون دولار. وقد ثارت آنذاك تخمينات حول إنشاء مشاريع مشتركة مع طرف ثالث. وعليه فإن الكويت ستسدد عن الاتحاد السوفيتي كميات النفط التي تعاقد حولها مع الهند وجنوب أسيا واليمن. وبالمقابل يتحمل الاتحاد السوفيتي تعاقدات الكويت تجاه غرب أوربا. إضافة إلى ذلك سيقوم بين الجانبين تعاون في قطاع النفط. والواقع أن كافة هذه المشاريع لم تتحقق.

في تلك الأثناء ازدهرت العلاقات بين الكويت وألمانيا الغربية. وكان في محور الاهتمام المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية في المجتمع المنفتح. وكانت السبعينيات من القرن الماضي جلبت للكويت كنزاً وافراً من العملات الصعبة جرى استثمار معظمه في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا. إضافة إلى ذلك اشترت الكويت في الثمانينيات حصصاً في الشركات الألمانية الغربية مثل فولكس فاجن وشركة ميتال جيزال شافت. وفي منتصف الثمانينات انخفضت أسعار النفط مما أدى إلى صعوبات اقتصادية والى تخفيض الدعم الذي كانت تقدمه الكويت لسورية والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية.

على الرغم من التذبذب في أسعار النفط ظلت ألمانيا تحتل بالمتوسط المركز الثالث كأهم شريك تجاري للكويت بعد الولايات المتحدة وبريطانيا. وهذا المركز ومعه صلات اقتصادية أخرى ساعد على تطوير علاقات واسعة بين الدولتين لم تتأثر بالعلاقات الموازية بين الكويت وألمانيا الشرقية. وبعد إزالة سور برلين اتحدت السفارتين الألمانيتين في الكويت قبل غيرهما من السفارات الألمانية. فبعد الاجتياح العراقي للكويت في عام 1990 ومنع السفارات الأجنبية من الوجود في هذا البلد قرر آخر سفير لألمانيا الشرقية في الكويت، كورت ميركل، الانسحاب من الكويت. وعندما عرض عليه زميله السفير الألماني الغربي قبول 30 ألمانياً غربياً وافق السفير ميركل على ذلك دون تردد، خاصة وأن برلين الشرقية تتمتع في بغداد بموقع جيد وامن اكبر[10]. وبعد الوحدة الألمانية في نوفمبر 1990 بات الانقسام الألماني في ذمة التاريخ.

ألمانيا والاجتياح العراقي للكويت

بحث الاتحاد الأوربي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية عن طرق لمأسسة التعاون الاقتصادي والسياسي والعسكري بين المجموعتين. وقد عقد حتى الآن 15 اجتماعاً بين وزراء من الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون، وقد تمكنت هذه الاجتماعات من تحديد المشاكل القائمة. ومن المهم هنا التعرف على إمكانات تنفيذ البيانات المختلفة الصادرة عن هذه الاجتماعات.

بعد تحرير الكويت من الاحتلال العراقي في عام 1991 بواسطة تحالف قادته الولايات المتحدة الأمريكية، كان على الكويت اتخاذ قرارات إستراتيجية. فسياسة الحياد الايجابي أخفقت. وكانت الكويت حصلت في عام 1984 من الاتحاد السوفيتي على صواريخ دفاع جوي، ولكن الكويت اتجهت الآن إلى واشنطن. كما اتسع مجال الآراء في المجتمع الكويتي وثارت مناقشات حول ماهية السياسة المثلى للكويت، وازداد دور المعارضة البرلمانية وغير البرلمانية.

وقفت ألمانيا بوضوح إلى جانب الكويت عندما اجتاحها العراق. وعندما بدأت الحرب على العراق فإن التحالف الأمريكي- البريطاني بدأ عملياته من الأراضي

الكويتية. وفي ذلك الحين أرسلت ألمانيا إلى الكويت جنوداً مهمتهم الكشف عن الأسلحة الكيماوية والجرثومية. كما رحبت ألمانيا بالخطوات الأخيرة لتوطيد الديمقراطية في منطقة الخليج، والتي تمثلت في الكويت بإقرار حق الانتخاب للنساء. وتوجد إشارات واعدة على نمو العلاقات الثنائية بين الكويت وجمهورية برلين الألمانية، وهو الأمر الذي تتطلبه المشاكل الكونية والإقليمية في أمريكا والشرق الأوسط وأوربا.

آفاق العلاقات السياسية بين ألمانيا والكويت

تعود بدايات الاتصالات بين المنطقتين الكويتية والألمانية إلى نهاية القرن الثامن عشر، ولكنها ازدادت عند بدء التفكير في إنشاء خط سكة حديد بغداد. وقد تطورت العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدولتين في الستينيات من القرن الماضي. وقد أقامت ألمانيا الشرقية علاقات مع الكويت بعد الاضطراب الذي ساد علاقات ألمانيا الغربية مع دول الشرق الأوسط. وفي ظل وجود الدولتين الألمانيتين لم تتمكن برلين الشرقية، على العكس من ألمانيا الغربية، من إنشاء مشاريع مشتركة مع الكويت.

على الرغم من كل الصعوبات فإن العلاقات الألمانية- الكويتية تملك آفاقاً واعدة خاصة عندما يهتدي الجانبان في علاقاتهما بالأهداف والقواعد الديمقراطية في وسط أوربا والشرق الأوسط. وسوف يأتي اليوم الذي تشارك فيه دول الشرق الاوسط في مشاريع مشتركة بحيث تجلب كل دولة منها إمكاناتها النوعية إليها. فالشرق الأوسط يشهد في الوقت الحاضر وضعاً تنموياً يحتاج الجميع لأخذه بالحسبان عند التخطيط لعصر مابعد النفط. وهذا الوضع يعني لأوربا مزيداً من التحديات الإنسانية والتكنولوجية.

المصادر

1) Ahmad Mustafa Abu Hakima: The Modern History Of Kuwait, 1750-1965. Montreal 1982, S. 119.

2) تفيد صفحة الأنترنيت (وزارة الخارجية الألمانية) أن الأمير مبارك عقد في عام 1899 اتفاقية حماية " للوقوف امام مطامع العثمانيين والرايخ الألماني في الكويت (خط سكة حديد بغداد)". وينبغي القول بعدم وجود "مطامع ألمانية في الكويت" لولا مطامع عثمانية لأن الكويت كان جزءاً من الإمبراطورية العثمانية. ومع أن إنشاء خط سكة الحديد كان مقصداً يسعون اليه ، إلا أن ذلك لم يتجاوز آنذاك المصالح العادية في الاقتصاد والسياسة والاحوال العسكرية.

http://www.auswaertiges-amt.de/www/de/laenderinfos/laender/laender_ausgabe_html?type_id=9&land_id=90

3) Richard H. Sanger: The Arabian Peninsula. New York 1954, S. 159:

„The goal of the Kuwaiti sailor is Zanzibar, a pleasant, low, and heavily wooded island dotted with golden beaches and with a rich history. For Zanzibar has long been a turnabout point for Arabs, the Indians, the Malayans, and the Chinese."

4) Abu Hakima., S. 118-119.

حول لقاء الشيخ مبارك مع الفريق الألماني نجد على صفحة الأنترنيت (وزارة الخارجية الألمانية) مايلي :

„His perseverance and success in facing the imperial ambitions of those countries which tried to obtain some Kuwaiti land. An example was when Germany, supported by the Ottoman Empire,

offered to buy about twenty miles square of Kuwaiti shores to be used as a terminus for the Baghdad railway."

http://www.kuwait.kw/diwan/emain/Story_Of_Kuwait/Kuwait_before_Oil/Political/political.html

5)Bagdad-Bahn-Projekt, Orientalisches Büro. Bericht von der Anatolischen Eisenbahngesellschaft im September 1899 ausgesandten Studienexpedition. Berlin 1900, S. 53.

6) Ebd., S. 82-83.

7) Stephen Hemsley Longrigg: Oil in the Middle East. New York 1955, S. 26-27.

8) Wolfgang G. Schwanitz: The German Middle Eastern Policy, 1871-1945. In: Ders. (ed.): Germany and the Middle East, 1871-1945. Princeton 2004, S. 1-23

9) Stephan hamsley Longrigg: Oil in the Middle East. New York 1955, S. 26-27.

10) نشكر السفير السابق الدكتور ارنه سايفرت والبرفسور الدكتور متنفريد فويجت والبرفسور الدكتور غونتر بارتل على معلوماتهم القيمة.